

إثبات الوجود العيني للمادة الأولى (الهيولى) ونقد أدلة منكريها

سيد محمد موسوي بايغي (الكاتب المسؤول)
أستاذ مشارك، الجامعة الرضوية للعلوم الإسلامية، إيران
mmusawy@gmail.com

محمد رضائي

طالب دكتوراه، فرع الفلسفة الإسلامية، الجامعة الرضوية للعلوم الإسلامية، إيران
alamjadsalh@gmail.com

حسن أفشاري

طالب دكتوراه، فرع الفلسفة الإسلامية، الجامعة الرضوية للعلوم الإسلامية، إيران
hsna.84157@gmail.com

Proof of the physical existence of the Prime matter (hyle) and criticism of the evidence of its deniers

Seyyed Mohammad Mousavi Baigi (responsible writer)
Associate Professor, Razavi University of Islamic Sciences, Iran

Mohammad Rezaei

PhD Student, Islamic Philosophy Branch, Razavi University of
Islamic Sciences, Iran

Hassan Afshari

PhD Student, Islamic Philosophy Branch, Razavi University of
Islamic Sciences, Iran

Abstract:-

One of the important and fundamental issues in philosophy: The issue of the prime matter (hyle), so that many other issues are related to it and built on it. Aristotle was the first to raise it, and his motive behind proving the existence of the prime matter was to provide a rational explanation for the changes in the world of matter. After him, Ibn Sina addressed this issue with research and scrutiny in Peripatetic philosophy. In turn, Mulla Sadra, in his transcendent wisdom, presented a distinct statement of this subject, in accordance with his principles, but in the end he proved the existence of the prime matter(hyle). The important matter, which has been a subject of controversy as we are discussing it, is the external proof of the existence of the hyle, and one of the most important proofs presented in this issue is the proof of power and action, which we will present in this study. There are a number of philosophers who denied the existence of the prime matter(hyle), and our study included a presentation of their evidence and a criticism of them, and in the end we proved the existence of this prime matter.

Key words: hyle, prime matter, transcendent wisdom, proof of power and action.

الملخص:-

من المسائل الهامة والأساس في علم الفلسفة؛ مسألة المادة الأولى أو الهيولى، بحيث أنّ كثيرا من المسائل الأخرى ترتبط بها وتبنتي عليها. وكان أرسطو أول من أثارها، وكان دافعه من وراء إثبات وجود المادة الأولى هو تقديم تفسير عقلاني للتغيرات في عالم المادة، وبعده تناول ابن سينا هذه المسألة بالبحث والتمحيص في الفلسفة المشائية. وبدوره قدّم الملا صدرا في حكمته المتعالية، وفقا لمبانيه، بيانا متميزا لهذا الموضوع، ولكنه في النهاية أثبت وجود الهيولى الأولى. والأمر المهم، والذي كان محط الخلاف فيما نحن فيه، هو الإثبات الخارجي لوجود الهيولى الأولى، ومن أهم البراهين المقدمة في هذه المسألة برهان القوة والفعل، والذي سنعرض له في هذه الدراسة. وهناك عدد من الفلاسفة أنكروا وجود الهيولى الأول، وتضمنت دراستنا عرضا لأدلتهم، ونقدا لها، وفي النهاية أثبتنا وجود هذه الهيولى.

الكلمات المفتاحية: الهيولى، المادة الأولى، الحكمة المتعالية، برهان القوة والفعل.

المقدمة :-

تعدّ مسألة الوجود العيني للهيولي الأولى من أهم المقدمات لنفي الحركة في المجردات، ويدور معيار وشاخص إثبات أو نفي الحركة في المجردات على محور وجود الهيولي الأولى أو عدمه، وتوضيح ذلك أن القائلين بالحركة في المجردات ينكرون الوجود العيني للهيولي الأولى، وفي المقابل منكرو الحركة في المجردات يثبتون هذا الوجود. كان أرسطو هو أول من أثار هذه المسألة التي تطورت وتشعبت في زمن ابن سينا، وقدم الملا صدرا، وهو القائل بالاتحاد بين المادة والصورة، عرضاً أكثر دقة لهذه المسألة. أما في العرفان الإسلامي فالرأي، طبقاً للمباني المسلمة فيه، أن الوجود المنبسط هو أصل ومادة العالم. اتفق أكثر الفلاسفة على إثبات الوجود العقلي والذهني للمادة الأولى؛ بيد أنهم اختلفوا في هل أن الهيولي الأولى هي قوة صرفة واستعداد محض، وفعليتها هي قوتها، أم أن لها وجوداً عينياً خارجياً، وهو ما سنحاول إثباته والبرهنة عليه في دراستنا هذه.

الهيولي والمادة في اللغة والاصطلاح

المادة مشتقة من مدّ، وجمعها على مواد ومادات؛ وتعني الشيء الذي منه تركيب الأشياء أو تصنع^(١).

وفي قاموس "معين" في اللغة الفارسية، جاء في معنى المادة، أنها "أصل كل شيء ومكونه"^(٢).

وجاء في المعجم الوسيط: «(المادّة) كل شيء يكون مدداً لغيره وكل جسم ذي امتداد ووزن ويشغل حيزاً من الفراغ و(مادّة الشيء) أصوله وعناصره التي منها يتكون حسية كانت أو معنوية كمادة الخشب ومادة البحث العلمي (جمع) مواد و(مواد اللّغة) ألفاظها و(مواد العلم) مباحثه و(مواد القانون) الجمل التي تتضمّن أحكامه»^(٣).

وجاء في المعجم الفلسفي: «المادة في اللغة كل شيء يكون مدداً لغيره، ومادة الشيء أصوله وعناصره التي يتركب منها حسية كانت أو معنوية كمادة البناء، ومادة البحث الخ. وللمادة في اصطلاح الفلاسفة عدة معان: ١- المادة هي الجسم الطبيعي الذي نتاوله على حاله أو نحوله إلى شيء آخر لغاية معينة مثل المرمر الذي يصنع منه التمثال، فهو مادته، اما صورة التمثال، فهي الشكل الذي يسوّى به المرمر. ٢- المادة في الاصطلاح الأرسطي أو

المدرسي هي المعنى المقابل للصورة»^(٤).

وحول كلمة الهيولى جاء في كتاب المعجم الفلسفي لجميل صليبا: «الهيولى (hyle) لفظ يوناني بمعنى الأصل و المادة، و في الاصطلاح هي جوهر في الجسم قابل لما يعرض لذلك الجسم من الاتصال والانفصال، محل للصورتين الجسمية و النوعية» (تعريفات الجرجاني).

قال ابن سينا: «الهيولى المطلقة، فهي جوهر، و وجوده بالفعل إنما يحصل لقبول الصورة الجسمية لقوة فيه قابلة للصور، و ليس له في ذاته صورة تخصه إلّا معنى القوة. ومعنى قولي لها هي جوهر، هو أن وجودها حاصل لها بالفعل لذاتها. ويقال هيولى لكل شيء من شأنه أن يقبل كمالاتها، وأمر ليس فيه، فيكون بالقياس إلى ما ليس فيه هيولى، بالقياس إلى ما فيه موضوعا» (رسالة الحدود)^(٥).

ويرى الباحث أن الوجود العيني للهيولى الأولى هو من الأسس والمباني المهمة في الفلسفة الإسلامية، وأن إنكار الهيولى الأولى يستلزم دحض وإلغاء الكثير من مسائل الفلسفة الإسلامية.

الأمر والمقدمات الستة لأدلة إثبات الهيولى الأولى:

قبل عرض مسألة الهيولى الأولى وأدلة القائلين بوجودها، وكذلك أدلة المنكرين لها، من المفيد أن نذكر ستة أمور تعدّ مقدمات مهمة للتصور الصحيح للهيولى الأولى:

الأمر الأول:

برزت وتطورت نظرية القوة والفعل و المادة الأولى في الفلسفة المشائية منذ زمن ابن سينا، حتى وصلت إلى الحكمة المتعالية، وقد بنيت الفلسفة المشائية على أساس أصالة الماهية^(٦)، وأسست الفلسفة الإسلامية الصدرائية الموسومة بالحكمة المتعالية على مبنى أصالة الوجود ووحدته والتشكيك في مراتبه.

بالنظر إلى الاختلاف في المبنى بين المدرستين المشائية والمتعالية، فبالأكيد سوف تكون التعابير والمفاهيم والمعاني المتعلقة بالهيولى الأولى متميزة ومختلفة بينهما، وعليه ينبغي ألا نفسر المصطلحات الرائجة في الفلسفة الصدرائية وفق تعابير ابن سينا؛ بل يجب تفسير وتعريف ونقد كلمات كل فيلسوف وفق المباني والأسس التي يتبناها هذا الفيلسوف، ونحن

إثبات الوجود العيني للمادة الأولى (الهيولي) ونقد أدلة منكريها (٣١)

نعتقد أن عدم مراعاة هذه القاعدة قد أدى بالبعض إلى الوقوع في المغالطات في أبحاثهم ودراساتهم في مختلف المسائل الفلسفية.

الأمر الثاني:

لا يخفى على من له ولو قليل معرفة بمدرسة الحكمة المتعالية أن الآراء الخاصة والنهائية للمرحوم الملا صدرا في كتابه القيم "الأسفار الأربعة" وكما قال هو، إنما أبانها متفرقة مشتتة في ثنايا الصفحات والفصول، وكانت في الأكثر بنحو الإيماء والإشارة، وأن الملا صدرا قد سار في كثير من المواقف وفق مشي مشهور الفلاسفة ووفقا لمبانيهم^(٧).

إن الفهم الصحيح لمباني الحكمة المتعالية، واكتشاف الآراء النهائية لصدر المتألهين إنما يحصل بالأنس به، والمداومة على مطالعة كتبه وأعماله، والتدقيق والتأمل فيها، وبناء عليه مجرد وجود رأي ما في كتاب الأسفار لا يعني أن هذا الرأي هو الرأي النهائي للملا صدرا^(٨). وهذه القاعدة لا تقتصر على كتاب الأسفار الأربعة؛ بل هي لازمة لفهم كل كتاب وآراء كل صاحب فكر، إذ يلزم اكتشاف آرائه وتفسيرها ونقدها وفقا لمبانيه التي يؤمن بها.

الأمر الثالث:

في القرآن الكريم محكم ومتشابه، وهذا ما تصرح به الآية الشريفة، ويجب ردّ التشابه إلى المحكم، ومن يتمسكون بالتشابه ويستندون إليه في قلوبهم مرض^(٩).

كما أنه يوجد في القرآن الكريم آيات متشابهة حول ذنوب الأنبياء ومسائل الجبر والتجسيم وإثبات علم جديد للذات الأقدس الإلهية، وأن هذه التشابهات يجب أن ترد إلى الآيات المحكمة، فنفس هذا المنهج يجب أن يطبق في جميع الأقوال والكتب، ولا تُستثنى كتب الفلاسفة والعرفاء وكل كتاب علمي من ذلك.

في كتب الفلاسفة والعرفاء محكمات ومتشابهات، فينبغي على كل متعلم يرنو إلى فهم الحكمة المتعالية أن يعلم محكماتها أولا، ويعلم طريق ردّ التشابه إلى المحكم ثانيا، وأن يردّ التشابهات إلى المحكمات ثالثا.

ولا يفوتنا القول أن الفهم الصحيح للمحكم والتشابه والتمييز بينهما، ومعرفة الطريق الصحيح لردّ التشابه إلى المحكم هو عمل صعب، وليس في متناول كل متعلم، وربما كان

هذا هو السبب الذي حدا ببعض كبار العلماء ألا يجيزوا تعليم الفلسفة لعموم الناس.
ويرى الباحث أن الذين نقدوا الفلسفة، أو درسوها فتأهوا في طرق الانحراف، أو صنفوا
كتبا ومقالات في دحض الفلسفة الإسلامية، كل أولئك لم يراعوا القاعدة المشار إليها آنفا.
الأمر الرابع:

هناك اختلاف في معنى الهيولي بين العرفان والفلسفة، فقد أطلق العرفاء اسم مادة
المواد على الوجود المنبسط وعلى الفيض الأقدس أيضا، وكما أن المادة هي محل لحوق
وظهور الصور الجسمانية؛ فحقيقة الوجود، في مقام السريان والتنزل في المظاهر الخلقية، هي
أيضا مبدأ ومادة ظهور الصور والتعينات الإلهية والكونية والحقائق المملوكة والملكية.
وقد أطلق العارف المحقق عبد الرزاق الكاشاني في كتابه مصطلحات الصوفية، وفي
تفسيره أيضا، اسم الهيولي والمادة على "الهباء والعنقاء" يقول: «الهباء هو المادة التي فتح
الله فيها صورة العالم وهو «العنقاء» المسمى بالهيولي»^(١٠).

كما أن الشيخ الأعظم ابن عربي قد ذكر هذا الأمر في الفتوحات: «فلما أراد الله
وجود العالم وبدئه على حد ما علمه بنفسه، انفعل عن تلك الإرادة المقدسة بضرب تجل
من تجليات التنزيه إلى الحقيقة الكلية حقيقة تسمى الهباء وهذا أول موجود في العالم، قد
ذكره على بن أبي طالب (عليه السلام): ... ثم إنه تجلى بنوره إلى ذلك الهباء... فقبل منه تعالى كل
شيء في ذلك الهباء، فلم يكن أقرب إليه قبولاً في ذلك الهباء إلا حقيقة محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) المسماة
بالعقل فكان مبتدأ العالم بأسره وأول ظاهر في الوجود فكان وجوده من ذلك النور وأقرب
الناس إليه على بن أبي طالب وسر الأنبياء أجمعين، ثم سائر الأنبياء والأولياء»^(١١).

الأمر الخامس:

اختلف الحكماء فيما بينهم في الرأي حول كيفية التركيب بين المادة والصورة، وذهب
الملا صدرا، تبعا للسيد الصدر، للقول أن التركيب بينهما تركيب اتحادي، وهذا خلاف رأي
الفلاسفة السابقين له الذين يعتقدون بالتركيب الانضمامي بينهما، نعم هذه المسألة لم تكن
مطروحة في زمن أرسطو، وابن سينا، وغيرهم من الفلاسفة المشائين، ولكن كما هو
معروف، وما يستشف من مجموع كلماتهم وعباراتهم، أنهم يقولون بالتركيب الانضمامي

إثبات الوجود العيني للمادة الأولى (الهيولي) ونقد أدلة منكريها (٢٣)

ظاهراً، وأول من أثار هذه المسألة، وأبدى فيها رأياً مخالفاً هو صدر الدين الدشتكي المشهور بالسيد السند.

فهو يرى أن التركيب بين المادة والصورة تركيب اتحادي وليس انضمامياً، ووافقه في ذلك الملا صدرا، الذي يقول أن نحو وجود المادة مع الصورة نظير لوجود الجنس في الفصل، واتحاد المادة مع الصورة من قبيل اتحاد المبهم بالمتعين، واتحاد غير المتحصل بالمتحصل.

الأمر السادس:

يرى الملا صدرا أن الارتباط بين المادة والصورة هو ارتباط النقص بالكمال، وتوضيح ذلك أنه وفقاً لرأي الملا صدرا تقسم الموجودات، بتقسيم عام، إلى وجودات ثابتة وأخرى سيالة، وجميع موجودات عالم الطبيعة هي موجودات سيالة، والوجود السيال لا ثبات أو استقرار فيه، ويكون دائماً في حالة الخروج من القوة إلى الفعل، وإن تلبس المادة بالصورة الجديدة هو في الحقيقة عبارة عن خروج الوجود السيال من حالة النقص إلى حالة الكمال.

الهيولي الأولى في الحكمة المتعالية:

تابع الملا صدرا الحكماء المشائين بالقول بوجود الهيولي الأولى، وقد استعان بها استعانة جمة في مختلف مسائل فلسفته، ولكن اختلفت كلماته في تبين طبيعة الهيولي الأولى؛ هل هي أمر عيني أم عقلي وانتزاعي، فنراه أحياناً يصرّح بأن الهيولي أمر عقلي^(١٢)، وأخرى يقول أنها أمر عديمي^(١٣)، بحيث تكون ظلاً للصورة الجسمية، ويمكن فصلها وتفكيكها عن الصورة بالتحليل العقلي^(١٤). ولكنه مع ذلك يصرّ على القول بتركيب الجسم من المادة والصورة، ويحاول جاهداً إثبات وجود الهيولي في عالم الخارج والواقع^(١٥).

براهين إثبات الهيولي الأولى:

أقيمت عدة براهين لإثبات وجود الهيولي الأول، سنشير إلى أهمها فيما يلي:

برهان القوة والفعل:

كان ابن سينا أول من أورد برهان القوة والفعل لإثبات الهيولي الأولى^(١٦)، وبعده جاء هذا البرهان في مختلف كتب الفلسفة وبتقاريرات مختلفة^(١٧).

(٣٤) إثبات الوجود العيني للمادة الأولى (الهيولي) ونقد أدلة منكريها

ويرى الباحث أن هذا البرهان هو أقوى براهين إثبات الهيولي، ومما يؤيد قوة برهان القوة والفعل وأهميته، مقارنة مع غيره من البراهين، هو طريقة عرض هذا البرهان من قبل الحكماء، واكتفاء بعض الحكماء به واقتصارهم عليه في إثبات المادة الأولى^(١٨).

يقول صدر المتألهين في بيان تمايز وأفضلية هذا البرهان على برهان آخر، وهو برهان الفصل والوصل: "ثم لا يخفى أنه وإن اشتركت هذه الحجة مع الحجة الأولى في المأخذ أو في البيان في الجملة حتى وقع الرجوع في بعض المقدمات إلى ما ثبت هناك لكن لهذه مزيد تدقيق وتحقيق حيث يظهر فيها أن أحد جزئي الجسم أمر قابل محض ومعنى استعدادي صرف وهذا مما لا بد فيه حتى يظهر أن أحد حاشيتي الوجود قد انتهى إلى ما يجاور العدم المحض بحيث لا يمكن التخطي عنه إلى ما هو دونه"^(١٩).

كما يشير الملا هادي السبزواري في منظومته إلى هذا البرهان بقوله:

إن الهيولي العم أعني ما حمل قوة شيء أثبتت كل الملل^(٢٠)

وإن التقرير الدقيق لهذا البرهان يستلزم تفكيك مقدماته، وبيانها بوضوح:

المقدمة الأولى: في الجسم جهتا قوة وفعل، فمن جهة له الآن فعلية وأثار خاصة، ومن جهة أخرى له قوة واستعداد ليحدث فيه تغير وتبدل.

المقدمة الثانية: القوة والفعل من الأمور الخارجية (خارج الذهن وموجودة في الواقع) وليست اعتبارية ولا من المعقولات الثابتة.

المقدمة الثالثة: هناك تقابل بين حشيتي القوة والفعل، والمتقابلان لا يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة، والدليل على تقابلهما أن حشية القوة ترجع إلى الفقدان وعدم الوجود، وحشية الفعل ترجع إلى الوجود والامتلاك، ومن الواضح أن الوجدان مقابل للفقدان، وأنهما لا يجتمعان.

المقدمة الرابعة: بما أن القوة والفعل متقابلان، فلا بد أن يكون مصدر ومنشأ كل واحد منهما مختلف عن منشأ ومصدر الآخر.

المقدمة الخامسة: الصورة هي منشأ الفعلية في الجسم، ولا يمكنها أن تكون منشأ ومصدرا للقوة والاستعداد في الشيء.

تقرير البرهان: بالنظر إلى أنه يوجد دائما في الجسم حيثيتا القوة والفعل، ومن جهة ثانية القوة والفعل أمران متقابلان، ولا يمكن أن يصدرا عن منشأ واحد، فبناء على كل ذلك يجب أن يكون في الجسم حقيقتان مختلفتان ومتمايزتان؛ أحدهما منشأ الفعلية، والثانية منشأ القوة، وبالنظر إلى أن الصورة هي منشأ فعلية الشيء، يكون منشأ القوة والاستعداد في الجسم عنصرا آخر، وليس هو إلا الهيولي، فثبت بذلك جودها.

برهان اللانهاية العددية الفعلية لتجليات الباري تعالى:

مضافا إلى برهان القوة والفعل تمسك الحكماء بمجموعة من البراهين لإثبات الهيولي (المادة الأولى)، ومنها هذا البرهان؛ الذي مفاده أنه لو كانت المادة غير قابلة للتطور والترقي فإن فيض الباري تعالى سيكون محدودا، وبيان ذلك: أن اللانهاية العددية لا معنى لها في قوس النزول، أي أنه ليس هناك معنى لمقولة اللانهاية في الملائكة والعقول، لأنها أمور متناهية في الحقيقة، والفرض الوحيد الذي تتحقق معه اللانهاية العددية الفعلية هو أن يكون لدينا وجود ناقص قابل للتبدل والتغيير، يمكنه عبر الحركة أن يصل إلى مرحلة التجرد، وأن يتحول إلى ما لانهاية من الصور المثالية والموجودات العقلية، ومن المعلوم أن الخالق الذي يخلق ما لانهاية من الموجودات العقلية والمثالية هو أكمل من الخالق الذي يخلق خلقا محدودا، وعليه يكون فرض أكملية الخلقة مساوقا لفرض وجود موجود ضعيف وناقص يقبل التكامل والترقي، وهو المادة الأولى.

لإثبات عالم الطبيعة استند الفلاسفة إلى برهان اللانهاية الفاعلية للذات الأقدس الإلهية، وهذه الفاعلية اللامتناهية لا معنى لها ولن تتحقق إلا مع فرض المادة والحركة والزمان، ولذلك نرى أنه في قوس النزول بسبب عدم وجود هذه الأمور الثلاثة لا يكون هناك من معنى لمقولة اللانهاية، وإلا استوجب ذلك التسلسل الباطل. أو إذا قلنا مثل الإشراقيين، بوجود العقول العرضية والصور المثالية، وفرضنا أن عددها غير متناه، فلازم هذا القول وجود اللانهاية في جهات الكثرة في فاعل تلك الصور والعقول، واللانهاية في جهات الكثرة في الفاعل تنتهي أو تؤدي إلى الكثرة في مقام الذات، وهي تتنافى مع بساطة الذات وكونها صرفة. أما في قوس الصعود يمكن القول بوجود اللانهاية مع فرض الأمور الثلاثة؛ المادة والحركة والزمان، من دون أن يستتبع ذلك محالا.

بعبارة أخرى نقول أن اللانهاية في الخلق هي حقيقة لا يمكن إنكارها، وذلك لأن ذات البارى تعالى وخلقها غير محدود، وهذه اللانهاية أما أن تكون في قوس النزول، أو في قوس الصعود، وفي الأول يمكن تصور نحوين من اللانهاية، إما طويلة وتستلزم التسلسل فلا تصح، وإما عرضية وتستلزم تعدد جهات الكثرة في الذات فهي باطلة، وفي الثاني، أي قوس الصعود، تتوقف هذه اللانهاية على وجود موجودات ضعيفة وناقصة وقابلة للتغير والتبدل. وبناء عليه تكون هذه المادة نحواً من الوجود؛ وليست ماهية حتى يكون لها جنس وفصل، فالمادة موجود له جهة قوة وبالتالي يثبت له قطعاً الحركة والزمان والمكان والإشارة الوضعية.

أدلة منكري الهيولى الأولى

أنكر بعض حكماء وجود الهيولى الأولى، ومن قدمائهم نذكر أبو البركات البغدادي^(٢١) والفخر الرازي^(٢٢)، والخواجه الطوسي^(٢٣)، ومن بين المعاصرين من لا يعتقد بوجود المادة الأولى من الأساس، وقد أقاموا براهين على إبطالها، ومن هؤلاء المرحوم مصباح اليزدي^(٢٤)، والفياضي^(٢٥)، واليثرى^(٢٦).

ولابد من الإشارة إلى أن المادة بمعناها الأعم أي محل قبول الموجود الجديد، هي أمر متفق عليه بين جميع الحكماء المسلمين، وبتعبير الفلاسفة أنفسهم هي ليست بالأمر الذي يمكن لعقل إنكاره، ولكن الكلام في إثبات موجود هو مادة الموجودات الأخرى، وهو بنفسه إبداعي وليس له مادة سابقة عليه هل هو جوهر فعلي يقتصر على قبول الصور الجسمانية، أم أنه أمر ليس فيه أي تحصل أو فعلية بذاته^(٢٧).

وينقسم منكرو الهيولى إلى فئات، فبعضهم أنكر أدلة إثبات وجود الهيولى الأولى، وقدموا بديلاً لها كحامل للقوة، وتنقسم هذه الفئة بدورها إلى قسمين، فبعضهم تحدث عن الوجود السيال كبديل عن الهيولى الأولى^(٢٨)، والقسم الثاني قالوا أن العقل الفعال هو مصحح التغيرات، بعبارة أخرى رأى البعض أن حامل القوة من داخل الجسم، والبعض الآخر قالوا أنه من خارج الجسم.

وفئة أخرى من منكري الهيولى اكتفوا بالإشكال على براهين إثباتها، ولم يقدموا بديلاً لها ليكون حاملاً للقوة، ويمكن القول أن الأستاذ الفياضي من هذه الفئة^(٢٩).

برهان الأستاذ المصباح اليزدي

أنكر الأستاذ المصباح اليزدي وجود الهيولي الأولى، وقد نقد في مختلف كتبه أدلة إثباتها، وأشكل على وجودها بإشكالات عديدة نذكر أهمها فيما يلي:

الهيولي وقوة الصورة الجسمية:

"القوة مقدمة على الفعل زمانا، وإذا كان الأمر كذلك نسأل هل في الهيولي الأولى قوة الصورة الجسمية أم لا؟ إذا وجدت فيها هذه القوة، وبالنظر إلى أن القوة مقدمة زمانا على الفعلية يلزم أن توجد الهيولي قبل وجود الصورة الجسمية، وهذا بدروه يستلزم أن يكون للهيولي فعلية قبل حدوث الصورة الجسمية، فننقل الكلام إلى تلك الفعلية. والإشكال الآخر الذي يظهر هنا أن تقدم الهيولي على الصورة الجسمية يتنافى مع التلازم والتصاحب الدائم بين الهيولي والصورة الجسمية كما يدعي الحكماء.

وإذا لم يكن في الهيولي الأولى قوة الصورة الجسمية يلزم من ذلك أن الهيولة تقبل شيئا هي فاقدة لقوة قبوله، ولو قبلنا بهذا الأمر استلزم ذلك هدم براهين إثبات الهيولي الأولى نفسها" (٣٠).

نقد وتحليل:

بما أن الجسم حادث فهو مسبوق قطعاً بوجود القوة، وتلك القوة موجودة في الهيولي، ولكن هذه الهيولي لا توجد من دون فعلية، وينبغي أن تكون مع الفعلية دائماً، وتلك الفعلية السابقة هي من تلك الصورة الجسمية الأخرى، وهي بسبب كونها حادثة تكون مسبقة بوجود قوة في الهيولي المقارنة للصورة الجسمية الثالثة. وفقاً لرأي المشهور فإن شخص المادة موجود في جميع هذه الصور الجسمية المتبدلة والحادثة، وهو قديم وأزلي، ولكن بالنظر إلى أن المادة فاقدة للفعلية في ذاتها، فإن العقل المفارق يجعلها مستمرة بواسطة "صورة ما"، ومن هنا كانت الصورة الجسمية شريكة العلة بالنسبة لوجود المادة" (٣١).

ويرى بعض المعاصرين (٣٢) أن فرض وجود الهيولي الأولى بمعنى الجوهر المنفصل عن الصورة يواجه أساساً تحديات جدية، ويؤدي إلى تهافتات كثيرة، منها:

١. يرى الحكماء أن الهيولي موجودة من طرف واحد، ومن الطرف الآخر ليس لها أي فعلية.
٢. وفق ما يقوله الحكماء المعتقدون بوجود الهيولي هذه الهيولي موجودة من جهة، ومن جهة ثانية ليس لها أي فعلية.

٣. الهيولى قابلة للصورة وهي محل لها، وبالتالي من هذه الجهة تكون مقدمة بالرتبة والزمان على الصورة، وفي نفس الوقت هي محتاجة للصورة ومعلولة لها، وهي من هذه الجهة متأخرة بالرتبة عن الصورة.

٤. الهيولى من جهة حافظة لوحدة الجسم عند تغير الصور وتبدلها وحين فصل الجسم ووصله، ومن جهة أخرى بصرف النظر عن الصورة ليست واحدة ولا كثيرة.

٥. الهيولى هي على تشخص الصورة (العلة القابلية) وهي في ذات الوقت محتاجة في تشخصها ووجودها للصورة.

٦. الهيولى موجود في نهاية الضعف وهي تقع في نهاية سلسلة قوس النزول، وهي مع ذلك موجود جوهري وقديم وأزلي وأبدي؛ لا يزول أبداً.

٧. الهيولى من جهة معلولة للصور الشخصية المتبدلة، ولهذه الصور دور بوصفها شريك العلة في وجود الهيولى؛ ولو كان هذا الدور في حدود العلة الناقصة، ومن جهة أخرى فإن تغير هذه الصور المستلزم للتغير في العلة التامة للهيولى، لا يؤدي إلى أي تغير في وحدة الهيولى وتشخصها.

ونحن نعتقد أنه يمكن عبر تغيير وإصلاح نظرية المادة والصورة تقديم تفسير معقول لهذه النظرية مع رفع الإشكالات المذكورة آنفاً، ولو أن هذه التغيير والإصلاح قد يؤدي إلى حصول فروقات في الثمرات واللوازم بين النظرية المشهورة وبين النظرية المقترحة مع التعديلات.

لقد خطى كل من السيد السند والملا صدرا الخطوة الأولى في طريق تقديم تفسير معقول لنظرية الهيولى الأولى، وذلك عبر اقتراحهم فكرة التركيب الاتحادي بدلا من التركيب الانضمامي للتعبير عن العلاقة بين المادة والصورة، وبيان ذلك أنه وفقا للتركيب الانضمامي، والذي هو تركيب بين أمرين متحصلين، سيكون للمادة وجود منفصل عن الصورة، ولكن وفق فكرة الاتحاد التركيبي فإن المادة والصورة، وإن كانتا جزئين خارجيين، إلا أنهما توجدان بوجود واحد. مع أن هذه الفكرة مهمة للغاية في الوصول إلى الهدف المنشود، إلا أنه يعترضها إشكال عدم التخلص من الثنوية بين المادة والصورة، فوفقا للتركيب الاتحادي، مع أن المادة والصورة موجودتان بوجود واحد في الخارج إلا أن التركيب بينهما

إثبات الوجود العيني للمادة الأولى (الهيولى) ونقد أدلة منكريها (٣٩)

تركيب خارجي، أي أن المادة والصورة جزآن خارجيان ينشأ من تركيبهما الجسم^(٣٣).

وهذا الكلام لا يصح في ظاهره، فالوجود إذا كان واحدا فلا مبرر للتركيب الخارجي ولا معنى له، وإذا كان التركيب خارجيا حقا فلا معنى للقول بالوجود الواحد، فالوجود الواحد لا يتناغم ولا يتفق إلا مع البساطة الخارجية.

وبالأساس لا يجدر الكلام أنقولها عن التركيب، وكلمة التركيب تؤدي إلى سوء الفهم والاستنتاجات الخاطئة، وذلك لأن معنى التركيب منصرف إلى أنه كان بين الجزئين، قبل هذا التركيب، ثنائية وانفصال، وهذا لا يصح في حالة المادة والصورة، ففي حالة المادة والصورة إذا ما كان هناك تركيب فهو تركيب وعقلي وتحليلي، من قبيل تركيب البسائط من جنس وفصل، وليس تركيبا خارجيا.

وبناء عليه الخطوة الثانية اللازمة في هذا المنحى هي التخلص من الثنوية الخارجية بين المادة والصورة، فالمادة والصورة في الخارج موجودتان بوجود واحد، والعلاقة بينهما ليست انضمامية ولا اتحادية، بل الوحدة هي الحاكمة بينهما في الخارج، وهما يقبلان الانفصال والتفكيك عن بعضهما البعض باعتبار الذهن والتحليل فقط.

والتعريف المقترح هنا هو أن نقول أن الهيولى هي: "موجود لا بشرط عن أي فعلية أو تعين"، وليس "موجودا فاقدًا لأي فعلية". فالقول "لا بشرط عن أي فعلية" يختلف كثيرا عن قولنا "وجود فاقد لأي فعلية".

وفي مقام التشبيه يمكن القول أن الهيولى مثل الوجود المنبسط، ففي عين عدم التعين واللابشرطية من أي تعين لا يكون خاليا من التعين أبدا، وله تعين في كل شيء "لا بشرط يجتمع مه ألف شرط".

نقد وتحليل:

القضية التي يقبلها الجميع كفرضية ثابتة ومسلمة بداهة هي أن التبدل والتحول في عالم الطبيعة أمر لا يمكن إنكاره، فنحن نرى في الطبيعة كيف أن الصور والأعراض تتبدل إلى صور وأعراض أخرى، كالبدور التي تتحول إلى باتات وأشجار، فالمادة بمعناها العام موجودة بمعنى أنه يمكن القول أن هذه الشجرة من هذه البذرة، وهناك ارتباط بين هذا اللاحق وذاك السابق، وهذا بنفسه دليل على وجود المادة الأولى.

فلا يمكن إنكار الارتباط والاتصال بين السابق واللاحق، لأنه إما أن نقول بالاتصال، أو لا يلزم نقول أن السابق قد انعدم تماماً وجاء اللاحق من كتم العدم، وهذا أمر محال وغير معقول، وقد عبر المرحوم الملاهادي السبزواري في منظومته عن المادة بمعناها العام، وقال "أثبت كل الملل" أي أن كل شخص ومع كل عقيدة يتبناها من إشراقيين ومتكلمين يقبلون بهذا المعنى^(٣٤).

ويرى أتباع الفلسفة المشائية أن الأمر المشترك بين السابق واللاحق هو ماهية جوهرية عارية عن الفعلية^(٣٥).

ويقول الفلاسفة الإشراقيون: لا يلزم تحليل الجسم إلى جزئين؛ مادة وصورة، حتى ترد تلك الإشكالات على هذا التركيب، بل نقول أن ذات الجسم، باعتباره جزء بسيطاً، هو المشترك بين السابق واللاحق^(٣٦).

وقد ذهب المتكلمون للقول بالجواهر الفرد وهو المشترك بين السابق واللاحق، ويرى متكلمو الأشاعرة، وهم المشهورون بالقول بنظرية الذرة أو الجواهر الفرد، يرون أن العالم مؤلف من جوهر واحد ثابت وأعراض مختلفة وفي ذات الوقت متجددة ومستحدثة، وهذه الأعراض في حال تغير وتبدل على الدوام، بحيث لا يبقى أي عرض في آنين (زمانين)، وجميع التحولات والتغيرات التي نراها في صور الموجودات، هي في الحقيقة ناجمة عن تبدل أعراضها، والتي تعرض على هذا الجواهر الواحد الثابت وغير المتغير - والذي بدوره يتألف من ذرات لا حصر لها -، وقد بني هذا الرأي أساساً على أصل "تجدد الأعراض"، وقاعدة "العرض لا يبقى زمانين"^(٣٧).

وبناء على ما سبق بوجد لدينا ثلاث نظريات حول المادة الأولى:

١. المادة الأولى هي جوهر بالقوة المحضة، رأي المشائين

٢. المادة الأولى هي الجسم، رأي الإشراقيين

٣. المادة الأولى هي جوهر فرد، رأي المتكلمين

وعليه يجب أن يوضح منكرو المادة الأولى ما هو الشيء الذي أنكروه، وأين هو موضع إشكالهم.

إثبات الوجود العيني للمادة الأولى (الهيولي) ونقد أدلة منكريها (٤١)

الارتباط الوجودي والواقعي بين السابق واللاحق ليس أمراً جزافاً لا يفتقر إلى الدليل،
بعبارة أخرى الارتباط بين السابق واللاحق يحتاج إلى مصحح، والفلاسفة يبحثون عن
الارتباط والعلاقة بين السابق واللاحق في داخل الجسم، وهم يرون أن المادة داخل الجسم
هي المصححة للارتباط.

ويمكن لمنكري المادة الأولى أن يقولوا أن المصحح للارتباط بين السابق واللاحق هو
العقل الفعال، ويدعون أنه لا يلزم أن يكون المصحح في داخل الجسم، بل يمكن أن يكون
خارجاً عنه.

نقد وتحليل:

أولاً: نسبة الارتباط بين السابق واللاحق إلى العقل الفعال يستلزم الالتفات إلى كيفية
فعل العقل الفعال، القائلون بالمادة، المصححة للارتباط بين السابق واللاحق في
داخل الجسم، لا ينكرون إفاضة العقل الفعال، بعبارة أخرى القائلون بالمادة
الأولى يعتقدون أن العقل الفعال هو مفيض وجود كل من السابق واللاحق،
وبناء عليه إذا كانت كيفية وجود السابق واللاحق هي الاتصال، فالعقل الفعال
يفيض هذا الاتصال، وإذا كان نحو وجود الشيء هو الانفصال فالعقل الفعال
يفيض ذلك، بعبارة أخرى لا شك في كون العقل الفعال خالقاً ومفيضاً.

وعليه نقول أن خالقية العقل الفعل تختلف في إفاضة كيفية ونحو الوجود، فالخالقية لا
تعني تغيير خصائص وحالات المعلول، فالعقل الفعال يخلق الاتصال، وليس مصححاً
للاتصال بين السابق واللاحق.

ثانياً: مع فرض أن العقل الفعال هو المصحح للارتباط والاتصال بين السابق واللاحق،
بعبارة أخرى يمكن أن نتصور أن السابق من جهة واللاحق من جهة أخرى
يتصلان بالعقل الفعال، بحيث يكون العقل الفعال صلة الوصل وحلقة الاتصال
بينهما، بالتالي يكون السابق واللاحق مرتبطين بسبب اتصالهما بالعقل الفعال.

وهذا الفرض يستلزم التسلسل المحال، وذلك لأن نفس اتصال كل من السابق واللاحق
بالعقل الفعال يحتاج إلى مصحح آخر وسبب آخر.

يخلق العقل الفعّال الاتصال والارتباط بين السابق واللاحق وهذا سيكون بعينه إثباتا للمادة الأولى، وإنّ عملية خلق الارتباط والاتصال ليست سوى نحو وجود السابق واللاحق، وليس للعقل الفعّال ثلاثة معاليل في شيء واحد، أحدها السابق والثاني اللاحق والثالث الاتصال بينهما، بل إنّ العقل الفعّال يخلق السابق واللاحق متصلين، ولا يمكن فرض تباين بينهما، لأنه لو كانا متباينين لما أمكن أن يصبحا متصلين ومرتبطين.

وإنّ تغيير اسم وعنوان "المادة" واستبدالها بعنوان "الوجود السيال" ليس إلا اختلافًا في التعبير، وهو لن يغير من صورة المسألة، والاختلاف في التعبير والاصطلاح لا يغير الواقع، فالواقع الخارجي لعالم الطبيعة لا يخلو من هذا النحو من الوجود.

يعدّ الفلاسفة المشاؤون المادة جوهرًا بالقوة، وأنّ تركيبها بالصورة تركيب انضمامي، وبناءً عليه بحسب رأي المشائين المادة والصورة هما أمران متباينان، ولكن لأنّ الحس لا يمكنه الفصل بينهما بالتالي هما لا تقبلان الإشارة والوضع الحسيين، وعليه تكون الإشارة إلى جزء من الجسم إشارة إلى المادة والصورة، فمثل هذه التعابير تعرضت لأذهان منكري المادة الأولى، وجعلتهم يفترضون أنّ وجود المادة محسوس.

ويبدو للناظر أنّ منكري المادة الأولى يقولون بأنها - أي المادة الأولى - يجب أن تكون مدركةً بالحواس، والذهن الحسي، يعتبر أنّ ملاك ومعيّار وجود الشيء المادي هو الحس، ولأنّه لا يمكن إدراك المادة الأولى حسيًا فهم ينكرونها ولا يقبلون بوجودها.

بدورها تقدم الحكمة المتعالية، بناءً على أصالة الوجود، تعبيرًا دقيقًا حول المادة، ويمكن ملاحظة جذور هذا التعبير في كلمات كبار الفلاسفة الذين سبقوا الملا صدرا، ولكن ما تغير هو أنّ كلمات هؤلاء كانت مبعثر هنا وهناك، ولكنها وجدت النظم والترتيب في فلسفة الملا صدرا.

وفي هذا الشأن يقول الملا صدرا ما معناه: عندما نعدّ الصورة مساوقة للفعلية، كما كان يفعل الفلاسفة القدماء حيث كانوا يعرفون الصورة بالفعلية، لن تكون هذه الفعلية ماهية قطعا، بل ستكون نحو وجود، وهنا إذا كانت هذه الفعلية ضعيفة بحيث يمكن حصول كمالات جديدة لها؛ فهذا هو الوجود المادي الذي كان يُعبر عنه قديما بالهيولي، ولكن لأنّ التعبير كان وفق أصالة الماهية فقد استخدموا مصطلح الماهية للمادة والصورة، ووفقا لأصالة الوجود فإنّ

المادة والصورة فحوان وحيتان وجانبان من الوجود الخارجي في عالم الطبيعة.

جانب الفعلية في الصورة، والجهة التي يمكنها عبرها الحصول على كمالات أخرى هي المادة، وهذا التفسير ليس مخالفا لما يقولوه المشاؤون، وبشكل ما كان المشاؤون يحاولون تقديم هذا المعنى للمادة، وإنّ عدم وضوح وتبيين أصالة الوجود أدى إلى استعمال عبارات مختلفة، ومخلّة بالمعنى أحيانا^(٣٨).

النتيجة:

بناء على ما تمّ عرضه في هذه الدراسة يثبت أنّ الهيولي الأولى موجودة في الخارج، وتمّ تقديم عدة براهين في إثبات ذلك، ومن أهمها برهان القوة والفعل، نعم وجود المادة الأولى وجود ضعيف ولا يكون في الخارج بنحو مستقل، بل في ضمن فعليات مختلفة. وعموما كان هناك ثلاثة آراء حول الهيولي الأولى؛ فالفلاسفة المشاؤون قالوا بالجواهر بالقوة المحضة، وعدّ الإشراقيون الجسم بسيطا، ولم يقبلوا بأنّ المادة والصورة هما جزآن للجسم، وقال المتكلمون بالجواهر الفرد؛ بحيث أنّ العالم مكوّن من جوهر واحد ثابت مع أعراض مختلفة ومتجددة. بدوره أبدى الملا صدرا رأيا دقيقا وعميقا في هذه المسألة وفقا لمبانيه؛ ومنها التركيب الاتحادي بين المادة والصورة، وأصالة الوجود، فبناء على أصالة الوجود تكون المادة والصورة حيتان وجهتان للوجود الخارجي للأشياء في عالم الطبيعة، والمادة فعلية ضعيفة عبّر عنها في الفلسفة القديمة بالهيولي الأولى. نعم إنّ أصحاب المنهج الحسي الذين يعدّون أنّ معيار وجود الشيء هو إمكان دركه بالحواس ينكرون وجود المادة الأولى؛ فهي لا تدرك بالحواس، ولكننا نرى أنّه يمكن بالبرهان العقلي إثبات الهيولي الأولى، ومعيار الوجود ليس هو الحس وإنّما البرهان العقلي.

هوامش البحث

- (١). مهيار، رضا، المعجم الأبجدي، عربي فارسي، ص ٧٦٩.
- (٢). معين، محمد، قاموس معين، فارسي فارسي، ج ٣، ص ٣٦٨٤.
- (٣). المعجم الوسيط، ج ٢، صص ١٨٣٥-١٨٣٦.
- (٤). صليبا، جميل، المعجم الفلسفي، ج ٢، ص ٣٠٦.

- (٥). صليبا، جميل، المعجم الفلسفي، ج٢، ص ٥٣٦.
- (٦). بنظر الباحث لا يوجد أي فيلسوف يقول بأصالة الماهية بمعناها المعهود الحالي، بعبارة أخرى تعد أصالة الوجود من المسائل المجمع عليها بين الفلاسفة، وبالطبع يحتاج تفسير هذه النظرية وبيان أدلتها إلى دراسة منفصلة.
- (٧). "فأقول وأنا الفقير الحقير محمد الشهير بصدر الدين الشيرازي... قد اطلعت على مشاهد شريفة إلهية وشواهد لطيفة قرآنية وقواعد محكمة ربانية ومسائل نقية عرفانية قلما تيسر لأحد الوقوف عليها... هي لعمرى أنوار ملكوتية يتلألأ في سماء القدس والولاية وأيدي باسطة يكاد تفرع باب النبوة قد أودعنا بعضا من هذه المسائل في مواضع متفرقة من الكتب والرسائل وكثيرا منها مما لم يمكنني أن أنص عليها خوفا من الاشتغال وحيفا عليها من الانتشار في الأقطار لقصور الطابع الغير المهذبة عن دركها من الكتابة أو المقال قبل تهذيبها بنور الأحوال وذلك مما يوجب الضلال والإضلال". الملا صدر، الشواهد الربوبية في المناهج السلوكية، ص ٣ و ٤.
- (٨). راجع مقالة: جمشيد مهر، روش شناسي استنباط آرای فلسفي ملاصدرا (منهج استنباط آراء الملا صدرا).
- (٩). كما جاء في الآية الشريفة رقم ٧ من سورة آل عمران.
- (١٠). الفيض الكشاني، مصطلحات الصوفية، ص ٩٧.
- (١١). ابن عربي، الفتوحات المكية، ج١، صص ١٣١-١٣٢.
- (١٢). وتحقيق ذلك أن للهيولي في ذاتها لكونها أمرا عقليا وحدة كوحدة عارضة للمعقولات المشتركة بين الحقائق المتكثرة النوعية في الذهن عند ملاحظة العقل إياها واحدة في الذهن متشخصة بشخصات العقل فحال الهيولي في وحدتها الشخصي العقلي كحال الأجناس في وحدتها الذهني الاشتراكي (الملا صدرا، الأسفار، ج٥، ص ٧٤-٧٥).
- (١٣). أن الجسم لا يكون سببا لوجود أصلا- لا بتمامه ولا بأحد جزأيه وذلك لأن المادة أمر عديمي وكذا ما يشتمل عليها من حيث يشتمل عليها وأما الصورة فلأن تأثيرها في شيء بتوسط المادة لأنها لو استغنت عن المادة في فعلها فالأولى أن يستغني عنها في وجودها في نفسها إذ الإيجاد يقوم بالوجود والتالي محال كما علمت فكذا المقدم فإذا كان تأثيرها بواسطة المادة فيكون المادة علة قريبة لوجود الشيء وهو محال (السابق، ج٥، ص ١٤٦-١٤٧).
- (١٤). لا شك عندنا في أن الهيولي ليست أمرا مابينا في الوجود لعلته القريبة من الصورة وغيرها بحسب نفس الأمر، إذ لا وجود لها استقلاليا، بل الوجود إنما يكون بالذات للصورة، والهيولي منها بمنزلة الظل من ذي الظل، والظل أمر عديمي في الخارج، إلا أن للعقل أن يتصورها شيئا آخر غير الصورة يكون ماهيتها في نفسها قوة شيء واستعداد أمر حادث، كما يتصور الظل معنى آخر غير الضوء ماهيتها عدم النور ونقصانه. (السابق، المبدأ والمعاد، ص ٢٥٥-٢٦٦).
- (١٥). الملا صدرا، الأسفار، ج٥، ص ٧٨ و ١٠٩؛ الحاشية على إلهيات الشفاء، ص ٥٧-٥٨؛ الشواهد الربوبية، ص ٢١-٢٢؛ شرح الهداية الأثرية، ص ٤١ و ٥٥.
- (١٦). «فإن الجسم من حيث هو جسم له صورة الجسمية، فهو شيء بالفعل، ومن حيث هو مستعد أي استعداد شئت فهو بالقوة، ولا يكون الشيء من حيث هو بالقوة شيئا هو من حيث هو بالفعل شيئا آخر، فتكون القوة للجسم لا من حيث له الفعل. فصورة الجسم تقارن شيئا آخر غيرا له في أنه صورة،

- فيكون الجسم جوهرًا مركبًا من شيء عنه له القوة، ومن شيء عنه له الفعل. فالذي له به الفعل هو صورته، والذي عنه بالقوة هو مادته وهو الهيولي» ابن سينا، إلهيات الشفاء، ص ٦٧.
- (١٧). ر.ك: بهمنيار، التحصيل، ص ٣١٨. الشهرزوري، شمس الدين، رسائل الشجرة الإلهية في علوم الحقائق الربانية، ج ٢، ص ٥٩. الميرداماد، مصنفات الميرداماد، ص ٦٥. الملا صدرا، شرح الهداية الأثرية، ص ٥٥، السابق، الأسفار، ج ٥، ص. السبزواري، الملا هادي، رح المنظومة، ج ٤، ص ١٨٥؛ الطباطبائي، السيد محمد حسين، نهاية الحكمة، ج ١، ص ١٦٧-١٦٨.
- (١٨). الطباطبائي، السيد محمد حسين، نهاية الحكمة، ج ١، ص ١٦٧.
- (١٩). الملا صدرا، الأسفار الأربعة، ج ٥، ص ١١٤.
- (٢٠). شرح المنظومة، ج ٤، ص: ١١٦.
- (٢١). البغدادي، أبو البركات، المعبر في الحكمة، ج ٢، ص ١٠؛ والسابق، ج ٣، ص ١٩٥.
- (٢٢). الرازي، فخر الدين محمد، شرح عيون الحكمة، ج ٣، ص ٢٥؛ والمباحث الشرقية، ج ٢، ص ٤٨.
- (٢٣). الحلبي، الحسن بن يوسف، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، ص ٢٢٩.
- (٢٤). مصباح اليزدي، محمد تقي، التعليقة على النهاية، ص ١٤١-١٤٥.
- (٢٥). الفياضي، غلام رضا، مؤتمر الحركة في المجردات.
- (٢٦). الثري، السيد يحيى، حكمة الإشراق للسهروردي، ص ٨٥-٨٦؛ ومن اليقين إلى اليقين، ص ٢٣١.
- (٢٧). الشهرزوري، رسائل الشجرة الإلهية، ص ٥٥-٥٦. الملا صدرا، شرح الهداية الأثرية، ص ٣٢، والأسفار، ج ٥، ص ٦٦.
- (٢٨). كمال، رسالة دكتوراه، "دراسة أدلة إثبات الهيولي ولوازمها في الفلسفة الإسلامية".
- (٢٩). جستارهاي در فلسفه اسلامي (بحوث في الفلسفة الإسلامية)، ج ٢، ص ٤٥٠ وبعد.
- (٣٠). السابق، ص ١٤٣.
- (٣١). ر.ك: ابن سينا، إلهيات الشفاء، ص ٨٥-٨٦، الإشارات والتنبيهات، ص ٦٤. بهمنيار، التحصيل، ص ٣٤٣. الطوسي، الخواجه نصير الدين، شرح الإشارات والتنبيهات، ج ٢، ص ١٣٠. الملا صدرا، الشواهد الربوبية، ص ٢٢. السبزواري، الملا هادي، شرح المنظومة، ج ٤، ص ٣٠٦.
- (٣٢). كمال، مهدي، رسالة دكتوراه "دراسة أدلة إثبات الهيولي ولوازمها في الفلسفة الإسلامية".
- (٣٣). لقد أكد الملا صدرا على فكرة أن التركيب الاتحادي تركيب خارجي، قال في الأسفار: "والثاني (التركيب الاتحادي) أن يتحول شيء في ذاته إلى أن يصير شيئًا آخر ويكمل به ذاتا واحدة فيكون هناك أمر واحد وهو عين كل واحد منهما وعين المركب كالجنين إذا صار حكيما وبالجمله كل مادة طبيعية إذا تصورت بصورة جوهرية والتركيب في هذا القسم لا بأس بأن يسمى تركيبا اتحاديا. وهذا لا ينافي قول الحكماء إن هذا المركب أجزاءه خارجية ولا يطل به الفرق بين البسيط والمركب ولا بين التركيب العقلي والخارجي فإن هذا المركب يجوز لبعض أجزائه أن ينفرد في الوجود أي الذي بإزاء الجنس من الذي بإزاء الفصل بخلاف المركب العقلي فقط".

(٤٦) إثبات الوجود العيني للمادة الأولى (الهيولى) ونقد أدلة منكريها

- (٣٤). السبزواري، شرح المنظومة، ص ١١٦.
- (٣٥). ابن سينا، الشفاء، الطبيعيات، ج ١، ص ٧٩. والمباحث المشرقية في علم الإلهيات والطبيعيات، ج ٢، ص ١٧.
- (٣٦). شيخ الإشراق، مجموعة المصنفات، ج ٢، ص ٧٤.
- (٣٧). الإيجي، المواقف، ج ١، صص ١٠١-١٠٢، ونصير الدين الطوسي، تلخيص المحصل، ج ١، صص ١٨٠-١٨١، والتفتازاني، شرح المقاصد، ج ٢، ص ١٦٠-١٦١.
- (٣٨). من قبيل مصطلحي الحمل الأولي الذاتي والشائع الصناعي، فقبل إيجاد تعريف واضح لهما كان يستخدم في شرحهما عبارات مختلفة، وكان بعضها أحيانا لا يؤدي المعنى على الشكل المطلوب.

قائمة المصادر والمراجع

١. ابن سينا، حسين، التعليقات، تحقيق: بدوي، عبد الرحمن، نشر مؤسسة الإعلام الإسلامي، ١٤٠٤ق.
٢. الأشتياني، جلا الدين، شرح مقدمة القيصري على فصوص الحكم، نشر مكتب الإعلام الإسلامي، قم، إيران، الطبعة الخامسة، ١٣٨٠ هجري شمسي.
٣. الإيجي، عضد الدين، المواقف، نشر عالم الكتب، بيروت-لبنان.
٤. التفتازاني، مسعود، شرح المقاصد، تحقيق: عميره، عبد الرحمن، نشر بيروت - لبنان، ١٤٠٩ق، ١٩٨٩م.
٥. الجندي، مؤيد الدين، شرح فصوص الحكم، نشر جامعة مشهد، إيران، ١٣٦١ ق.
٦. الخميني، روح الله، التعليقات على فصوص الحكم، مؤسسة نشر مصنفات الإمام الخميني، إيران، ١٣٧٥ هجري شمسي.
٧. الشيرازي، صدر الدين محمد، الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ١٣٨٣ق.
٨. الشيرازي، صدر الدين محمد، الشواهد الربوبية في المناهج السلوكية، تحقيق: الأشتياني، سيد جلال الدين، نشر المركز الجامعي للنشر، مشهد-إيران.
٩. صليبا، جورج، المعجم الفلسفي، نشر دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ١٩٨٢م.
١٠. الطوسي، نصير الدين محمد، تلخيص المحصل، تحقيق: نوراني، عبدالله، نشر طهران ١٣٥٩ هجري شمسي.
١١. القيصري، داود، شرح فصوص الحكم، تحقيق: الأملي، حسن زادة، نشر مكتب الإعلام الإسلامي، قم - إيران، ١٣٨٢ هجري شمسي.
١٢. مقالة روش شناسي استنباط آراي فلسفي ملاصدرا (منهج استنباط آراء الملا صدرا) جمشيدي، مهر، الشاهرودي؛ سيد مرتضى الحسيني الشاهرودي، مجلة الفلسفة والكلام الإسلامي، السنة ٤٨، العدد الأول، ١٣٩٤ هجري شمسي.